



Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ)
Bethlehem



الاتحاد الأوروبي



Arab Studies Society Land Research Center
Jerusalem

Base Report: Israeli Settlement activities in the occupied State of Palestine during 2020

عام 2020 ... عام التصعيد للنشاط الاستيطاني في دولة فلسطين المحتلة

د: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)



كانون أول 2020



تم تحضير هذا التقرير كجزء من مشروع «تقييم القيود والمعوقات أمام تنفيذ حل الدولتين» والممول من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذا التقرير هي بمعرفة ومسؤولية منقذي مشروع «الدعوة إلى حل المشروع ولا تعكس بأي حال من الأحوال وجهة نظر الممول.

نبذة

ابتدأ العام 2020 بطرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطته للسلام في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني من العام 2020 والتي تضمنت شرعنة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة وضم أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل بما في ذلك منطقة الاغوار حيث كان الرد الفلسطيني واضحاً في رفض هذا المخطط الذي يتنافى مع أسس الشرعية الدولية ومرجعية عملية السلام ويضرب حل الدولتين محولاً المناطق الفلسطينية الى مجموعة من المعازل. وبدأت إسرائيل بخطوات أحادية الجانب في تنفيذ مخطط ترامب حيث شهد العام 2020 أكبر حملة للتوسع الاستيطاني منذ بدء الاحتلال للعام 1967. التقرير التالي يوضح اهم الاحداث التي شهدها العام 2020.

خطة ترامب للسلام – صفقة القرن

وتعتبر خطة ترامب هي الاسوأ للقضية الفلسطينية على الاطلاق، حيث ان من خطط ورسم معالمها هم الاسرائيليين بعينهم. فالتفاصيل التي احدثت الفرق ما بين ما يمثل الحق الفلسطيني والاطماع الاسرائيلية لاستمرار احتلال الارض، لن يدركها او يعرفها بالشكل المنصوص عليه بالخطة الا من يحتلون الارض ويعرفون تفاصيلها. ولبيان الخطوط العريضة لخطة ترامب ومفادها بأن الاحتلال الاسرائيلي سيستمر في السيطرة على ما مساحته تقريباً 32% وهي نسبة تمثل المنطقة المعزولة ما بين الجدار الفاصل وخط الهدنة لعام 1949 (الخط الاخضر) وهي مساحة تبلغ حوالي 12.5% (705 كيلومتر مربع) من مساحة الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وبالإضافة الى منطقة الاغوار والاراضي المشاطئة للبحر الميت وهي

مساحة 18.5% (1058 كيلو متر مربع) من اراضي الضفة الغربية، هذا بالإضافة الى وجود ممرات تعمل على ربط مناطق السيطرة الاسرائيلية مع بعضها وفصل الجغرافيا الفلسطينية عن بعضها. ومن هذه الممرات هي ثلاثة تعمل على ربط ما بين منطقة العزل الغربي (المنطقة المعزولة ما بين الخط الاخضر والجدار) ومنطقة العزل الشرقية (منطقة الاغوار والاراضي المشاطئة للبحر الميت) الاول عند التجمع الاستيطاني كارني شمرون (شرق محافظة قلقيلية) والثاني هو تجمع أرئيل الاستيطاني (شرق محافظة سلفيت) والثالث هو تجمع بيت ايل من وسط محافظة رام الله حتى منطقة الاغوار. بالإضافة للممرات الثلاث هناك ممر رابع والذي يبدأ من جنوب الضفة الغربية من مستوطنة بيت يائير عند الخط الاخضر جنوب بلدة السموع وبلدة يطا حتى المنطقة المسماة الـ (H2) شرق مدينة الخليل حيث تقبع مستوطنة كريات اربع ومجموعة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية والتي يتم العمل حاليا على ربط التجمع الاستيطاني من خلال طريق التفافي العروب مع تجمع غوش عتصيون الاستيطاني جنوب غرب بيت لحم. هذا وستكون هناك شبكة موصلات خاصة بالمستوطنين من خلال طرق خاصة والتي ستشكل فاصل جغرافي على الارض حيث سيتم انشاء عدد من الجسور او الانفاق (14 بحسب خارطة ترامب) لتجنب تعارض شبكة الطرق الفلسطينية مع شبكة الطرق الاستيطانية. وعليه يمكن الاستنتاج بأن المساحات التي ستضحي تحت سيطرة الاسرائيليين من الضفة الغربية تزيد في الواقع عن الـ 40% (اقرب الى 42% ±) لأنها ستضم مساحات الممرات والمناطق الامنية المحاذية لمسار الجدار وشبكة الشوارع الالتفافية وهو في حقيقة الامر ما يشكل المساحة التي يصنفها الاحتلال "اراضي دولة"، والتي ستبقي على ارض الواقع اراضي الضفة الغربية متناثرة واقرب الى جزر معزولة أشبه بالجزر المكونة لدولة الفلبين.

والمناطق التي تم الإشارة إليها بأنها ستبقى تحت سيطرة الاحتلال بحسب خطة ترامب تضم في طياتها جوهر البرنامج الاستيطاني برمته فمناطق العزل الغربية تضم في طياتها 108 مستوطنات اسرائيلية بالإضافة الى 68 بؤرة استيطانية يستوطنها 80% (650 ألف) مستوطن على الاقل، هذا بالإضافة انها تضم مدينة القدس الشرقية المحتلة ومخططاتها التوسعية لتصبح ما يطلق عليه اسم "القدس الكبرى". أما على الجانب الشرقي من الضفة (منطقة الاغوار والاراضي المشاطئة للبحر الميت) فهي تضم 38 مستوطنة (هي زراعية وسياحية بطبيعة نشأتها) و30 بؤرة استيطانية يستوطنها قرابة الـ 15 الف مستوطن. وبشكل عام ستضم الاراضي المقطعة (المخطوفة) بحسب خطة ترامب ما مجموعه 340 الف دونم (17%) من مجموع الاراضي الزراعية الفلسطينية (منها 89 الف دونم في منطقة الاغوار) هذا بالإضافة الى عدد من التجمعات الفلسطينية التي ستأسر تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي، منها، 33 تجمع فلسطيني ضمن مناطق مصنفة "ب" بحسب تعريف اتفاقية اوسلو (على ما مساحته 23 الف دونم)، وايضاً 52 تجمع فلسطيني ضمن مناطق تحمل تصنيف "ج" هذا بالإضافة الى الـ 20 تجمع الفلسطيني الموجودة ضمن الحدود الغير قانونية للقدس الشرقية بحسب الاحتلال الاسرائيلي، هذا بالإضافة الى 56 تجمع بدوي منتشرة ما بين منطقة الاغوار والقدس واخرى في مناطق "ج" منها سوسيا (جنوب الخليل) وغيرها. بالإجمال فقد اختطفت خطة ترامب ما مجموعه 161 تجمع فلسطيني يقطنها ما يزيد عن 400,000 فلسطيني لتبقيهم رهن سياسات الاحتلال العنصرية.

المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2020

إن قضية الاستيطان الإسرائيلي كانت ولا تزال من ابرز قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل ومنذ قيامها باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، دأبت على إنشاء وبناء المستوطنات الإسرائيلية

في الاراضي الفلسطينية المحتلة في سياسة مبرمجة رامية إلى تعزيز وجودها على هذه الأرض والقضاء على أي إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافيا والمستدامة اقتصاديا.

فمنذ اليوم الأول لاحتلال الضفة الغربية شرعت إسرائيل في بناء المستوطنات الإسرائيلية، وتركز معظم هذا البناء على الأراضي في المنطقة المصنفة "ج" التي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل تخضع للسيطرة الامنية والادارية الاسرائيلية الكاملة. وتجدر الإشارة أن المناطق المصنفة "جوليت" كان يتوجب نقلها لتصبح تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة لولا الماطلات الاسرائيلية والتعمد في عدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين التي أبقّت على المناطق المصنفة "ج" تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة حتى يومنا هذا. ومع تصاعد الهجمة الاستيطانية الشرسة والزيادة غير طبيعية للتوسع الاستيطاني قامت إسرائيل بالاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة وذلك من خلال تطبيق العديد من الإجراءات ومن ثم تحويلها لصالح المستوطنات الإسرائيلية لأهداف أعمال البنية التحتية والتوسع وبناء البؤر الاستيطانية الجديدة. وتبلغ مساحة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى هذا التاريخ 201 كم² أي ما يعادل 3.6% من مساحة الضفة الغربية الكلية، ويقطنها ما يزيد عن 824 ألف مستوطن اسرائيلي. وفي العام 2020، صعدت حكومة الاحتلال الاسرائيلي من انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته والتي أثرت بشكل سلبي وخطير على حياة المواطنين الفلسطينيين. فبالرغم من المساعي الدولية الحثيثة خلال الاعوام الماضية لحل النزاع الفلسطيني- الاسرائيلي واحلال السلام الشامل والعاقل في المنطقة الا أن دولة الاحتلال الاسرائيلي ما زالت تتماهى في انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني ومستمرة في النشاطات الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والمتمثلة بمصادرة الاراضي الفلسطينية والتوسعات الاستيطانية المختلفة وشرعنة البؤر الاستيطانية الغير القانونية

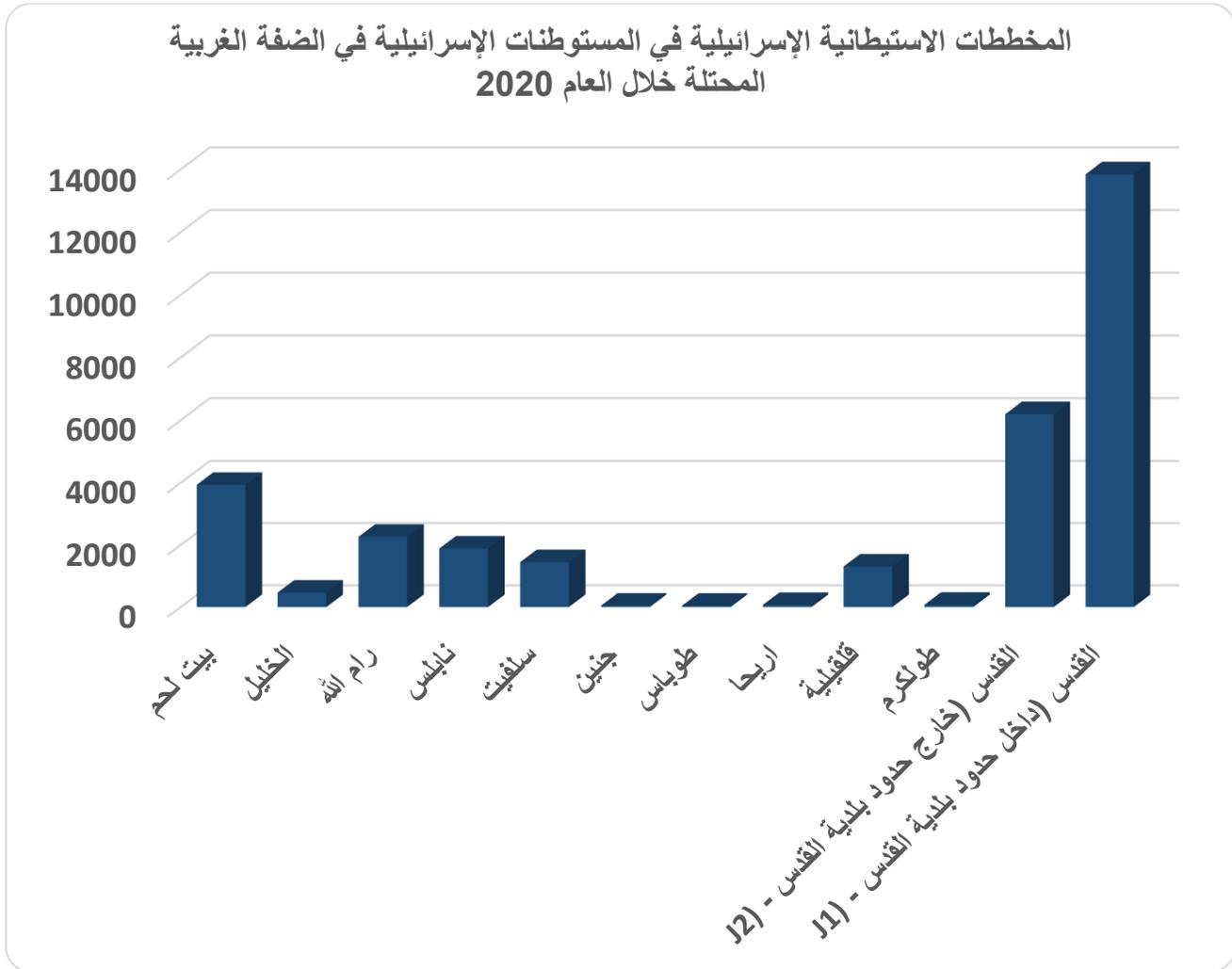
وعمليات الهدم الاسرائيلية التي استهدفت مئات المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وشردت العديد من العائلات الفلسطينية (من اطفال وكبار السن ونساء) وايضا انتهاكات المستوطنين التي باتت تشكل خطورة كبيرة على المواطنين الفلسطينيين وحياتهم اليومية هذا بالإضافة الى استهداف القطاع الزراعي الفلسطيني من اقتلاع للأشجار الفلسطينية وبخاصة اشجار الزيتون التي تعتبر مصدر دخل رئيسي وهام للعائلات الفلسطينية وتدمير المنشآت والمعدات الزراعية والمصادر التي تتبعها من اجل شل الحركة الزراعية والاقتصادية, هذا بالإضافة الى مئات اوامر الهدم ووقف العمل الإسرائيلية التي استهدفت تجمعات فلسطينية بأكملها تحت مسميات واهية, من اجل السيطرة على الأراضي التي تقوم عليها هذه التجمعات واقامة المخططات الاستيطانية عوضا عنها.

المخططات الاستيطانية الصادرة من قبل حكومة الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2020

خلال العام 2020, أصدرت حكومة الاحتلال الاسرائيلي ممثلة بوزارتها المختلفة (دائرة أراضي إسرائيل, ووزارة البناء والاسكان الاسرائيلية, ووزارة الداخلية الاسرائيلية وبلدية القدس الاسرائيلية) 85 مخططا استيطانيا للبناء والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها تلك في القدس الشرقية المحتلة, استهدفت 50 مستوطنة اسرائيلية. وقد شملت هذه المخططات بناء أكثر من 31,000 وحدة استيطانية على مساحة تزيد عن 18,000 دونما من الاراضي الفلسطينية هذا بالإضافة الى عددا من المناطق الصناعية ومحطات لمعالجة المياه العادمة وغيرها من المباني والمرافق العامة. وتجدر الاشارة الى أن قرابة ال 14,000 وحدة استيطانية تم ايداعها في المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية التي تم رسمها

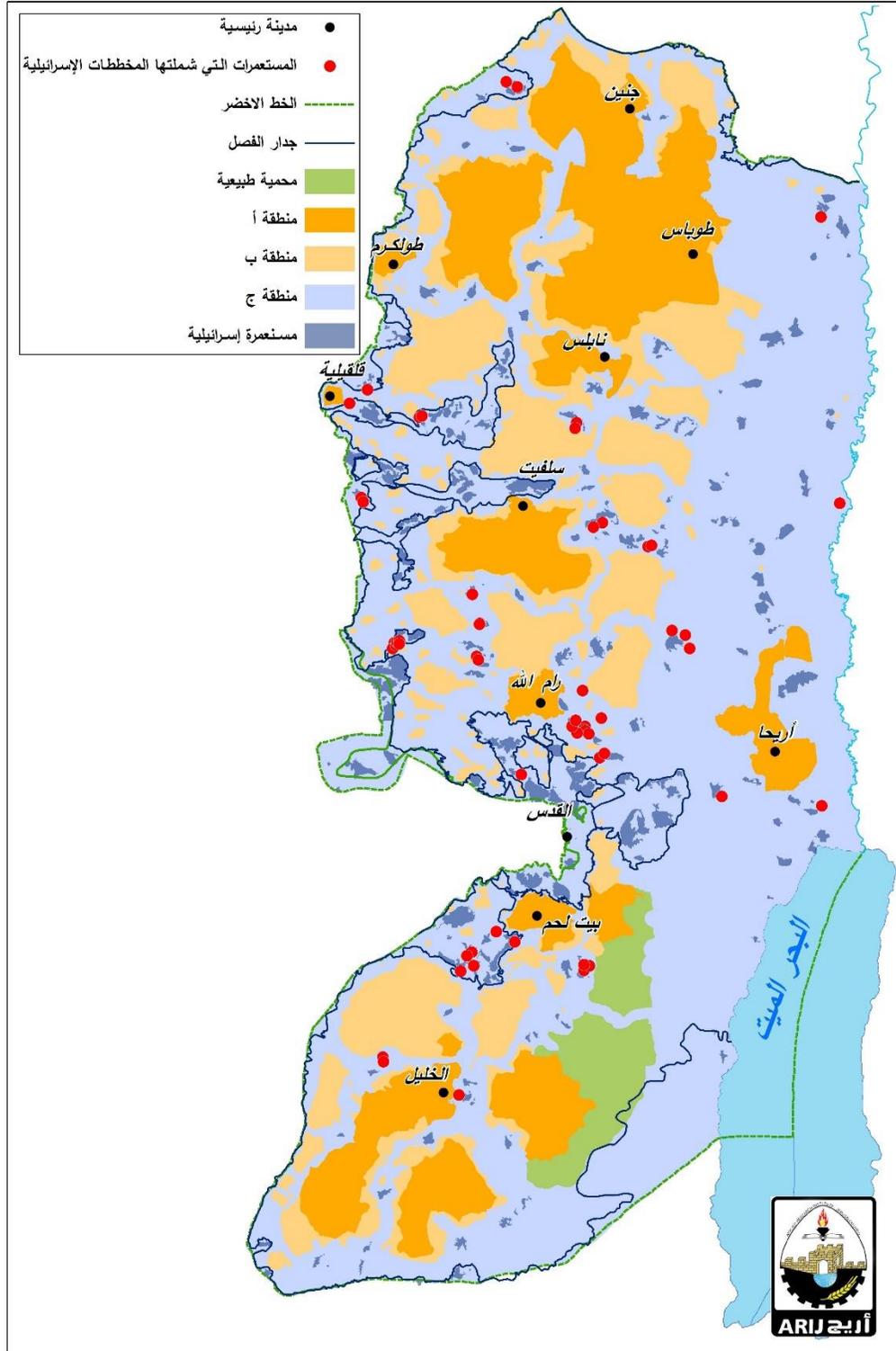
بشكل غير قانوني واحادي الجانب في العام 1967 عقب احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. الرسم البياني

رقم 1



الرسم البياني رقم 1: توزيع المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام

2020



الخارطة رقم 1: التوسع الاستيطاني في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام

2020

التوسع الاستيطاني الإسرائيلي خلال العامين 2018-2019

كما قام معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) خلال العام 2020 بدراسة تحليلية للتوسع الاستيطاني الحاصل في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العامين 2018-2019 من خلال تحليل صور جوية عالية الجودة. وتبين من خلال التحليل أن هناك زيادة في المساحة في 155 مستوطنة إسرائيلية (تشمل المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة) هذا بالإضافة الى 23 موقعا عشوائيا شهدت توسعا في ذات الفترة (2018-2019) شملت المنطقة العمرانية التابعة للمستوطنات الاسرائيلية والبنية التحتية والطرق بواقع 4146 منشأة (على ما مساحته 518 دونما) تنوعت ما بين 254 وحدة سكنية و3,402 بناية ذات طابقين و490 كرفانا (بيتا متقلا). كما اظهر التحليل قيام المستوطنين بإنشاء ثمانية بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة.

الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في الضفة الغربية خلال العام 2020

كشف معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) ما يزيد عن 400 أمرا عسكريا إسرائيليا تم اصدارها من قبل الادارة المدنية الإسرائيلية خلال العام 2020 واستهدفت المنازل الفلسطينية والممتلكات والاراضي الفلسطينية في العديد من المدن والقرى الفلسطينية, خاصة في المناطق التي ما زالت تخضع للسيطرة الإسرائيلية (مناطق "ج" أو الاراضي الفلسطينية التي تخضع لتصنيف "أراضي حكومية" أو "مناطق عسكرية مغلقة" أو "مناطق إطلاق نار" أو "محميات طبيعية"). وكانت محافظات نابلس و رام الله و بيت لحم و الخليل من اكثر المحافظات التي تم استهدافها بالأوامر العسكرية الإسرائيلي والتي استطاع معهد الابحاث التطبيقية الحصول عليها. والجدير بالذكر أن الاوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة خلال العام 2020 استهدفت موسم قطف الزيتون والذي يعتبر موسما تقليديا بالنسبة للفلسطينيين ويحتفل به في كل عام في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولكن منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967، أثرت القيود الإسرائيلية المفروضة على قطف الزيتون بشدة على المجتمع الفلسطيني الذي يعتمد على الزيتون لكسب عيشه. وشهدت السنوات الماضية على وجه التحديد أوقاتاً صعبة للغاية بالنسبة للفلسطينيين وخاصة مع تصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي تجاه أصحاب الأراضي وقاطفي الزيتون وتحديد وصولهم الى أراضيهم وأيضاً مع تصاعد هجمات المستوطنين الاسرائيليين على الأراضي الفلسطينية والأشجار المثمرة وعلى وجه الخصوص "أشجار الزيتون" وإلحاق الضرر بها من حرق وقلع وتخريب وتواصل هذه الهجمات حتى يومنا هذا. ونتيجة لذلك، فقد الفلسطينيون تقريباً القدرة على الحفاظ على الثقافة والتقاليد التي كانت جزءاً لا يتجزأ من حياتهم الوطنية لعدة قرون. ولطالما اعتبر الشعب الفلسطيني شجرة الزيتون عنصراً لا غنى عنه في رزقه وعلامة رمزية للسلام والازدهار.

وشهد الربع الأخير من العام 2020 العدد الأكبر من الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي صدرت عن الجهات الإسرائيلية المختصة واستهدفت الأراضي والأشجار الفلسطينية على وجه الخصوص حقول الزيتون، حيث احتوت في مضمونها على قوانين عنصرية اسرائيلية لمصادرة الاراضي الفلسطينية منها لتسهيل عمليات مصادرة الاراضي، منها (أولا) وهي الغالبية العظمى من الاوامر "أمر بشأن تعليمات أمن (يهودا و السامرة) (رقم 1651), 5770 - 2009 اعلان بشأن اغلاق منطقة (منع دخول و مكوث)" , المادة 318 من الامر العسكري. و(ثانيا) الاستملاك من خلال الإعلان عن الأراضي 'لاستعمالات عامة' بأمر عسكري رقم 321 للعام 1969 والذي يفوض العسكرية الإسرائيلية الصلاحية في مصادرة أراضي خاصة لاستخدامات عامة (لم يتم تحديد معنى استخدامات عامة) وبدون تقديم تعويضات للجهة المتضررة. واستخدم الجيش الإسرائيلي القانون

أعلاه بشكل رئيسي لبناء شبكة طرق للجيش في داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وكذلك الحال للمستوطنين الإسرائيليين الذين وفر الجيش الإسرائيلي لهم طرق بديلة بعيداً عن التجمعات السكنية الفلسطينية في المناطق المحتلة. و(ثالثاً) أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا و السامرة) (رقم 363), 5730 - 1969 (اعلان عن محمية طبيعية). وفي تحليل اجراه معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (اريج) للأوامر العسكرية ال 213, تم الكشف ان هذه الأوامر استهدفت ستة محافظات فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة بمساحة اجمالية للأراضي المصادرة 35,388 دونما. وتجدر الإشارة الى أن ما نسبته 49.4% من الأراضي الفلسطينية التي تم استهدافها بالأوامر العسكرية هي عبارة عن حقول مزروعة بأشجار الزيتون التي تعتبر مصدر رزق لعشرات بل لمئات العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة.

الجدول رقم 1: جملة الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في الضفة الغربية والتي استهدفت معظمها حقول الزيتون		
العدد	نوع الامر العسكري	المساحة المستهدفة (بالدونم)
1	توسيع مناطق نفوذ المستوطنات	322
2	مصادرة الأراضي للاستخدام العام	1,285
3	تغيير استخدامات الأراضي من مناطق غابات إلى مناطق سكنية	662
4	توسيع بؤر استيطانية	3,742
5	أوامر اغلاق مناطق واخلاء - حقول الزيتون- 17 أيلول 2020	17,462

11,915	اعلان محميات طبيعية بالقرب من مستوطنة عرافوت يريحو ومنطقة وادي ترستا ومستوطنة روتم	6
35,388	المساحة الكلية المصادرة	
التحليل: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج), 2020		

و تربعت محافظة نابلس على عرش المحافظات الفلسطينية المستهدفة بالأوامر العسكرية الإسرائيلية من حيث المساحة المصادرة وأيضا عدد الأوامر الصادرة اذ انه من خلال التحليل الصادر , تبين أن ما مساحته 5,050 دونما من الأراضي في المحافظة تم استهدافها بالأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في المحافظة وخاصة تلك القريبة من مستوطنتي ايتمار و ألون موريه و ريخاليم و براخا و بؤرة عادي عاد حيث تم استهداف الأراضي بشكل واسع في تلك المناطق ; تليها كل من محافظات قلقيلية بواقع 1,375 دونما (الأراضي الفلسطينية التي تقع على مقربة من مستوطنات كيدوميم و الكانا و البؤرة الاستيطانية جفعات جلعاد); ومحافظة الخليل بواقع 1,243 دونما وخاصة في المناطق القريبة من مستوطنات كريات اربع و حي تل الرميدة حيث يعيش أكثر المستوطنين تدينا و تطرفا و أدورا و تيليم و نيجوهوت و بني هيفير و بيت عاين و عددا من البؤر الاستيطانية في المحافظة; و كذلك محافظة رام الله بواقع 1,095 دونما من الأراضي وخاصة بالقرب من مستوطنات حلامي و تلمون و معاليه ليفونا ,والبؤرة الاستيطانية زيت رعنان و كذلك محافظتي بيت لحم و سلفيت بواقع 409 دونما و 568 دونما على التوالي.

وتزامن اصدار هذه الأوامر العسكرية الإسرائيلية مع استعداد الفلسطينيين للبدء بموسم قطف الزيتون في الضفة الغربية المحتلة. والجدير ذكره أيضا ان 87 أمرا من الأوامر الإسرائيلية الصادرة (41% من مجمل عدد الأوامر الصادر 213) استهدف حقول الزيتون بمساحة اجمالية 17,462 دونما. وتقع الأراضي المستهدفة على مقربة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية والتي تشهد كل عام احداثا واعتداءات بين المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في تلك المستوطنات والفلسطينيين أصحاب الأراضي بهدف منع وصولهم الى أراضيهم وقطف ثمار الزيتون للاستيلاء عليها وبالتالي ضمها للمستوطنة القريبة.

استهداف الاشجار الفلسطينية خلال العام 2020

استهداف الاشجار الفلسطينية المثمرة وخصوصا أشجار الزيتون وتدمير المحاصيل الزراعية كان من أشد الانتهاكات الإسرائيلية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2020 سواء على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أو قطعان المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية القريبة من القرى الفلسطينية والأراضي الزراعية. ففي إحصائية أعدها معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) ومركز أبحاث الأراضي خلال الفترة الواقعة ما بين شهر كانون الثاني 2020 وحتى نهاية شهر أيلول من العام 2020, تم اقتلاع, وتجريف و مصادرة و حرق ما يزيد عن 9000 شجرة مثمرة في الضفة الغربية المحتلة, 54.4% منها أشجار زيتون. وكانت كل من محافظات سلفيت ونابلس والخليل وبيت لحم وطولكرم الأشد تائرا من هذه الاعتداءات. وقد كان لهذا الانتهاك أثر كبير وواضح على القطاع الزراعي وخصوصا أن معظم الاشجار التي تم اقتلاعها هي من أشجار الزيتون والتي تشكل مصدر دخل أساسي للعديد من العائلات الفلسطينية.

جدار العزل العنصري واستهداف الأشجار الفلسطينية

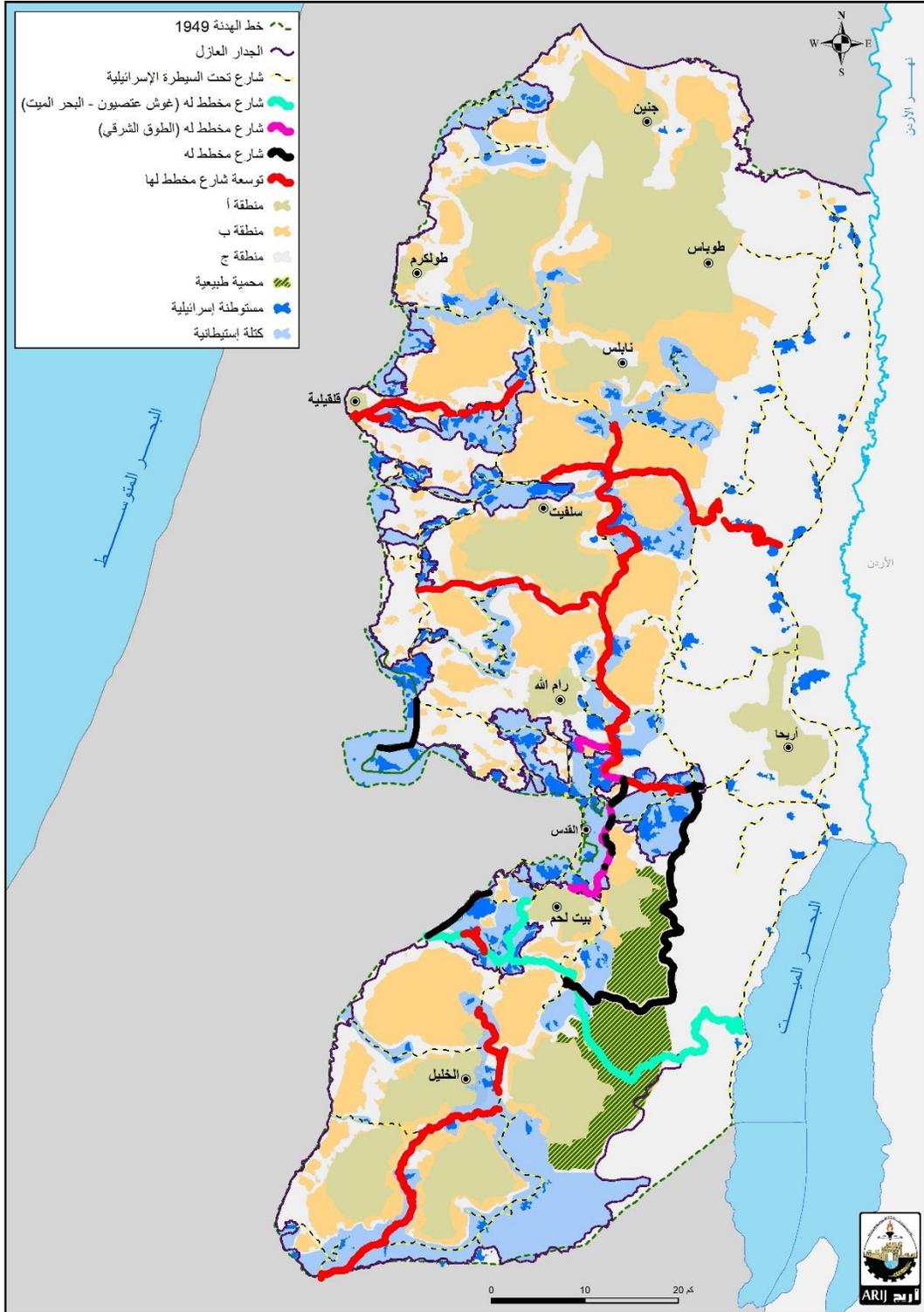
تعتبر الزراعة الفلسطينية واحدة من أهم المصادر التي يعتمد عليها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنها خلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي، واجهت الكثير من المعوقات التي حالت دون استمرار الفلسطينيين في هذا القطاع كانت أهمها السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية من مصادرات للأراضي والبناء الاستيطاني المكثف و إقامة البؤر الاستيطانية وإقامة جدار العزل العنصري الذي صادر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة و عزلها عن أصحابها و حال دون الوصول إليها، مما ساهم في عرقلة النشاط الزراعي الفلسطيني فيها ما كان له الأثر السلبي على الوضع الاقتصادي على مستوى العائلة وليس فقط على القطاع الزراعي نفسه.

وكانت الهجمة الاستيطانية على الأشجار الفلسطينية أشدها خلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي وعلى وجه الخصوص أشجار الزيتون التي تعمد الاحتلال ومستوطنيه استهدافها، إذ رصد معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) منذ العام 2002، أي منذ بدء إسرائيل بناء جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة اقتلاع وتخريب ما يقارب النصف مليون شجرة فلسطينية مثمرة، معظمها من أشجار الزيتون. وبلغت الهجمة الاستيطانية ذروتها عقب البدء ببناء الجدار، ما بين الأعوام 2003 و 2007 حيث كان العمل على بناء الجدار في ذروته. كما ساهمت اعتداءات المستوطنين أيضا في التسبب في خسارة فادحة في القطاع الزراعي إذ أن معظم الاعتداءات التي شنها المستوطنون خلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي استهدفت الأشجار الفلسطينية وخاصة في الفترة الواقعة ما بين 2011 وحتى تاريخ هذا التقرير.

الطرق الالتفافية الإسرائيلية ومخطط دمج المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

في شهر تشرين الثاني من العام 2020، قدمت وزيرة النقل والمواصلات الإسرائيلية، "ميري ريجيف" إلى رؤساء مجالس المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة خطة هيكلية للنقل والمواصلات تشمل لأول مرة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وتتضمن الخطة تطوير الطريق الالتفافية التالية في الضفة الغربية المحتلة: (1) الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 60 في بيت لحم - (طريق النفق) وهو فعليا قيد الإنشاء اذ بدأت جرافات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العام 2020 بتجريف الأراضي الفلسطينية التابعة لمدينة مدينة بيت جالا استعدادا للعمل على الطريق الالتفافي وتنفيذ المخطط الإسرائيلي في المنطقة (2) طريق حوارة الالتفافي في نابلس - جاري العمل عليه في المنطقة اذ بدأت جرافات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ المخطط في المنطقة و تجريف الأراضي الفلسطينية التابعة لقرية حوارة و القرى المجاورة (3) طريق بيت امر-العروب الالتفافي في الخليل وهو قيد الانشاء اذ تقوم الجرافات الإسرائيلية و بالتزامن مع العمل على الطريق الالتفافي رقم 60 - مقطع بيت لحم بتجريف أراضي بلدي العروب و بيت أمر لشق الطريق الالتفافي (4) تطوير وتوسيع الطريق الالتفافي رقم 55 من الطريق رقم 6 وإلى الطريق الالتفافي رقم 60 في قلقيلية. (في مرحلة التخطيط) (5) وطريق مدخل قلنديا -القدس الجديد في القدس ؛ (في مرحلة التخطيط) (6) توسعة الطريق الالتفافي رقم 437 في منطقة ممر حزما بالقدس (في مرحلة التخطيط) (7) امتداد للطريق الالتفافي رقم 375 من منطقة هداسا إلى مفترق حوسان في بيت لحم وداخل إسرائيل ؛ (في مرحلة التخطيط) (8) توسعة واطافة شبكة مواصلات عامة على الطريق الالتفافي رقم 446 شيلات موديعين في رام الله. (في مرحلة التخطيط) (9) وتوسعة واطافة شبكة مواصلات عامة على الطريق الالتفافي رقم 505 اربيل - تفوح في سلفيت. (في مرحلة التخطيط)

وتجدر الإشارة الى أن الطرق الالتفافية الإسرائيلية في الضفة الغربية تعمل على تقسيم المناطق الفلسطينية بشكل أكثر فاعلية لخدمة الأهداف الخفية للحكومة الإسرائيلية. وتمتد الطرق الالتفافية الإسرائيلية القائمة منها والمخطط لها على مساحة 939 كم طولي من مساحة الضفة الغربية لعدة أسباب مختلفة ولتنفيذ خطط معدة لفصل الضفة الغربية عن إسرائيل وهي كما يلي (1) تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات صغيرة ومعتزلة عن بعضها البعض الا من خلال مناطق إسرائيلية مما يجعل اي اتصال او اندماج جغرافي بين المناطق الفلسطينية مستحيلاً وبالتالي إلغاء أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات وحدة جغرافية أمر يصعب تحقيقه. (2) إيجاد حدود جغرافية على أرض الواقع داخل الضفة الغربية عازلة بذلك المناطق الفلسطينية الغير مأهولة بالسكان وضمها إلى المستوطنات الإسرائيلية بهدف التوسع، هذا يظهر ان إسرائيل تسعى إلى إعادة رسم حدود الضفة الغربية لما هو في مصلحة إسرائيل والمستوطنات وقبل البدء بمحادثات الحل الدائم حول الحق الفلسطيني في الأرض. (3) إيجاد وسائل متعددة للاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية أثرها استعمالا هي شق الطرق الالتفافية على محيط المناطق السكانية الفلسطينية وعلى أقرب نقطة استيطانية موجودة، جاعلاً أمر البناء للفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين الشارع الالتفافي والمستوطنة أمراً مستحيلاً وبغض النظر عن المساحة بينهما. من الجدير بالذكر ان إقامة الطرق الالتفافية يتطلب تجريف أكثر من 92.1 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، معظمها أراضي زراعية، لقد تم تدمير العديد من المزارع والحقول الزراعية وهدم مئات البيوت السكانية الفلسطينية لتنفيذ مخططات الطرق الالتفافية من غير اي أدنى اهتمام بمصير أصحاب الأراضي والعقارات الذين تعرضوا لنكسة اقتصادية. الخارطة رقم 2



الخارطة رقم 2: الخطة الهيكلية الإسرائيلية للنقل والمواصلات بما يشمل المستوطنات الاسرائيلية

هجمات المستوطنين الاسرائيليين تستهدف المدن والقرى الفلسطينية في ظل أزمة كورونا – 2020

تتزايد المخاوف من ارتفاع وتيرة اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة والتي أصبحت تشكل كابوسا يوميا للفلسطينيين وخاصة أن الاعتداءات هذه لم تقتصر على الاراضي والممتلكات فقط, بل بدأت تأخذ منحى اخر وذلك بارتكاب اعتداءات دموية على المدنيين الفلسطينيين بذريعة دفع الثمن والانتقام. ومع غياب الردع الاسرائيلي لهجمات المستوطنين، ازدادت هذه الاعتداءات عاما بعد عام الامر الذي أصبح يبعث على القلق من أن تسيطر مجموعات المستوطنين المتطرفة هذه على زمام الامور وبالتالي تضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل فرض المزيد من الوقائع المرة على الارض الفلسطينية. ولم تعد المستوطنات الاسرائيلية هي المناطق الوحيدة التي تشهد الاحتكاكات بين المستوطنين والفلسطينيين، بل تجاوزتها لمناطق عديدة أخرى في الضفة الغربية المحتلة، وخاصة داخل القرى الفلسطينية وعلى الطرقات وفي الاماكن المقدسة والمقامات الاثرية... الخ. كما أن مسلسل الاستخفاف الإسرائيلي بحقوق الفلسطينيين أصبح دافعا قويا للمستوطنين لارتكاب المزيد من الاعتداءات ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم والتي أصبحت تشكل عامل رعب في نفوس الفلسطينيين.

ففي دراسة تحليلية اعدھا معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) لاعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2020, سجلت أريج قرابة 600 اعتداء تمت على أيدي جماعات المستوطنين واستهدفت الاراضي والممتلكات والثروة الحيوانية والزراعية وحتى المدنيين الفلسطينيين, والحقت خسائر فادحة. وتتنوع انتهاكات المستوطنين بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، إذ استهدفت الاشجار المثمرة معظمها من أشجار الزيتون والاراضي الزراعية والمفتوحة (أراضي الرعي). واستباح المستوطنين لأنفسهم باقتحام الاماكن الاثرية في الضفة الغربية المحتلة وممارسة شعائرهم الدينية فيها في خرق واضح لحرمة هذه الاماكن. كما شملت اعتداءات

المستوطنين اقتحام الاماكن الدينية المسيحية والاسلامية والاعتداء عليها وكتابة الشعارات التحريضية والعنصرية ضد الفلسطينيين (المسيحيين والمسلمين على حد سواء) في محاولة من المستوطنين بث الرعب والخوف في نفوس المواطنين ودفعهم الى الرحيل. كما شملت انتهاكات المستوطنين ايضا الاعتداء على المدنيين المواطنين وشتيمهم وضربهم والاعتداء عليهم بالآلات الحادة والتسبب في ايذائهم. وحدثت معظم هذه الانتهاكات في الاراضي القريبة من مواقع المستوطنات الاسرائيلية مثل مستوطنات يتسهار وتكواع واريئيل وكريات أربع وسوسيا و ريخاليم و ميفو دوتان وعددا من البؤر الاستيطانية مثل بؤر ايش كوديش واهيا و غيرها.

وسجلت اعتداءات المستوطنين على الاماكن الدينية المسيحية والاسلامية الاكثر من بين الاعتداءات الاخرى اذ شهدت الآونة الاخيرة اعتداءات المستوطنين الاستفزازية على المسجد الاقصى المبارك في القدس المحتلة وممارسة الشعائر الدينية على مرأى ومسمه شرطة الاحتلال الاسرائيلي وعددا من الكنائس والاديرة في المدينة المقدسة. كما جاءت في المرتبة الثانية الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين بالمرتبة الثانية وممتلكاتهم بالمرتبة الثالثة من حيث العدد وشملت الاعتداءات على المنازل والسيارات بالحجارة واشعال النيران بالممتلكات واغلاق الطرق واقامة الحواجز وعرقلة حركة الفلسطينيين.

تجدر الإشارة الى أن المستوطنين صعّدوا من اعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين لتشمل الاعتداء الجسدي على الفلسطينيين اثناء تواجدهم في اماكن عملهم وأراضيهم وخاصة تلك القريبة من مواقع المستوطنات الاسرائيلية. وخلال فترة التقرير، سجل معهد الابحاث التطبيقية 124 اعتداء على المواطنين الفلسطينيين (21.4% من مجموع الاعتداءات) وطردهم من اماكن عملهم وايذائهم بغرض التهيب وعدم العودة الى

أراضيهم مرة أخرى تمهيدا للاستيلاء عليها. ومن الملفت أيضا أن انتهاكات المستوطنين استهدفت أيضا الأشجار الفلسطينية التي تعد من أهم مصادر الدخل للعائلة الفلسطينية. فخلال العام 2020, تمكن المستوطنين من تدمير ما يقارب 9300 شجرة فلسطينية, معظمها اشجار الزيتون (88% من مجموع الأشجار المقتلعة). ويشمل التدمير قطع للأشجار المثمرة وحرقتها ورش بالمبيدات السامة حتى لا يتمكن الفلسطينيون من زراعتها مرة أخرى أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال. والجدير بالذكر أيضا أن الاعتداء على الأشجار كان أحد وسائل التهيب التي يستخدمها المستوطنين لمنعهم من الرجوع على أراضيهم وزراعتها وفلاحتها مرة أخرى, ليتم مصادرتها في النهاية لصالح المستوطنة القريبة من موقع الاعتداء. ومن حيث توزيع هذه الانتهاكات على المحافظات الفلسطينية, فقد جاءت مدينة القدس المحتلة في المرتبة الأولى من حيث عدد الانتهاكات, تليها محافظتي نابلس والخليل, وهي المحافظات التي تعد مرتعا للمستوطنات الاسرائيلية التي يقطنها المستوطنون المتطرفون دينيا وفكريا. انظر الرسم البياني التالي

ان تخاذل جيش الاحتلال الاسرائيلي المتعمد عن ردع المستوطنين من ارتكاب هجمات ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم يشجع هذه الفئة من المستوطنين على الاستمرار في التناول على حقوق الفلسطينيين. والحقيقة أن المواطن الفلسطيني لم يعد قادرا على حماية نفسه من هذه الاعتداءات ولم يعد يشعر بالأمان والاطمئنان في ظل عدم قيام جيش الاحتلال الاسرائيل بالقيام بأية تدابير فورية لمثل هذه الاعتداءات والتي غالبا تمر دون محاسبة لأولئك المستوطنين.

مصادرة الأراضي الفلسطينية بذريعة "المواقع الاثرية"

شهد العام 2020 نوعا اخر من المصادرات الإسرائيلية وهو المصادرة بذريعة المواقع الاثرية ففي الرابع عشر من شهر تموز من العام 2020, أقدمت سلطة الطبيعة "الاسرائيلية" وبحماية قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي بتسييج الأراضي الفلسطينية التي تحيط بمنطقة جبل الفريديس جنوب شرق مدينة بيت لحم وإقامة بوابات حديدية حوله في خطوة كان لها الأثر الأكبر في عزل منطقة الجبل الاثرية التاريخية عن المحيط الفلسطيني ليبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وتجدر الإشارة الى ان منطقة الجبل الأثري تقع في المنطقة المصنفة "ج" بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995, ويخضع لسيطرة سلطة الطبيعة الاسرائيلية. كما قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي قامت بإغلاق الطريق القديم (التاريخي) الذي يصل منطقة جبل الفريديس بالبحر الميت في محاولة لفرض المزيد من الوقائع على الأرض بهدف تضيق الخناق على المواطنين الفلسطينيين القاطنين في المنطقة و حرمانهم من استخدامها و فصلهم بالكامل عنها في سياق التمهيد لضمها. وتبعا لاعمال التجريف والتسييج التي جرت في المنطقة, تسلم اهالي المنطقة في اليوم التالي (في الخامس عشر من شهر تموز من العام 2020) مخططا يقضي بإعلان منطقة جبل الفريديس والأراضي الفلسطينية المحيطة وعشرات المنازل الفلسطينية "كمنطقة سياحية" تحت مسمى "بارك هيروديون".

وبحسب الخريطة التي تم الحصول على نسخة منها تبين أن مساحة المخطط تبلغ 1030 دونما وتشمل ايضا 47 منزلا ومنشأة فلسطينية يمكن أن تكون عرضة للترحيل أو العزل جراء المخطط بسبب ضمها لتكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. ويسود الخوف ايضا سكان المنطقة الفلسطينيين خوفا من الإجراءات التي قد تتبع

الإعلان عن هذا المخطط والتي قد تكون سببا في حرمانهم من أراضيهم وعزلهم عن المحيط الفلسطيني المجاور أو حتى ترحيلهم من المنطقة. وفي تحليل معمق للخريطة الاسرائيلية التي تم توزيعها، تبين أن الخريطة تعود لمخطط اسرائيلي قديم صدر بتاريخ العاشر من شهر كانون الاول من العام 1985 ويحمل رقم 497. ويشمل المخطط تخصيص 1030 دونما من الأراضي الفلسطينية في منطقة عرب التعامره كممنطقة "طبيعية" أو "سياحية"، بالتحديد في الحوضين رقم 4 و رقم 11، في المناطق التي يطلق عليها معاوية، العقبان، خلة ام الضيوف، قطعة فضل، مرج عامر، ام السلم و زيتون وقف الجبل. ويظهر المخطط ايضا تعيين الغالبية العظمى من الاراضي تم تصنيفها كممنطقة "طبيعية خاصة" - 835 دونما، هذا بالاضافة الى المنطقة الاثرية (بواقع 118 دونما) والشوارع الموصلة اليها و تخصيص منطقة تخطيط مستقبلية.

ويعود المخطط الصادر للامر العسكري الاسرائيلي رقم 363 الصادر في العام 1969 بشأن الأراضي المحتلة التي تم إعلانها "محمية طبيعية" أو "مناطق طبيعية". وعادة يتم فرض قيود صارمة على البناء واستخدام الأراضي على هذه المناطق للمطالبة بحماية البيئة. و منذ احتلالها للاراضي الفلسطينية في العام 1967، استخدمت إسرائيل هذه الطريقة لمصادرة الأراضي التي يتم بناء المستوطنات عليها لاحقًا. علاوة على ذلك ، لم يتم تحديد أي تعويض عن الأضرار على الرغم من أنه من المفترض أن تكون المحميات الطبيعية لحماية البيئة ، إلا أنها في الواقع تعتبرها السلطات الإسرائيلية جزءًا محوريًا من برنامج الاستيلاء على الأراضي ، والذي يتم بناء المستوطنات عليه لاحقًا.

بالإضافة الى ذلك، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الحادي والثلاثين من شهر اب من العام 2020، أوامر بمصادرة موقعين أثريين شمال غرب سلفيت في الضفة الغربية المحتلة. والموقعان الأثريان اللذان تمت مصادرتهما يقعان بجوار المستوطنات الإسرائيلية وهما موقع خربة دير القلعة الأثري في قرية دير بلوط ومجاور

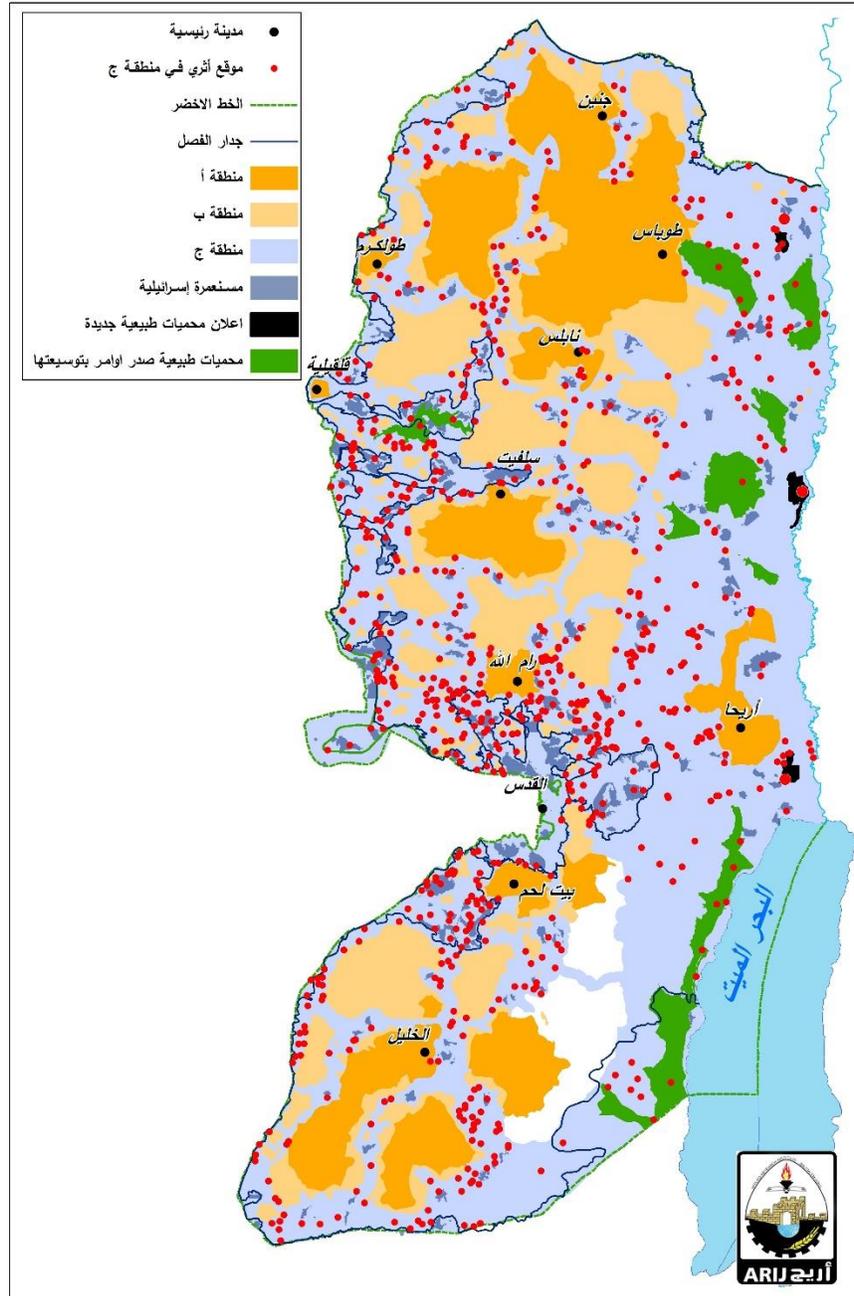
لمستوطنة بدوئيل وتبلغ مساحتها 17 دونم وأيضا موقع خربة دير سمعان في قرية كفر الديك الملاصقة لمستوطنة ليشيم الاسرائيلية. وتبلغ مساحة خربة دير سمعان 6.57 دونما.

تجدر الإشارة الى انه خلال الاعوام الماضية، أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي عن 1000 موقع أثري جديد في المنطقة المصنفة "ج" في الضفة الغربية المحتلة بذريعة الاستيلاء عليها و منعت الفلسطينيين من الاقتراب منها واستغلالها لاي غرض كان باعتبارها مواقع اثرية إسرائيلية، في ذات الوقت اطلقت العنان للمستوطنين الاسرائيليين بالاستيلاء على هذه المناطق وأيضا سمحت للجماعات اليهودية في الخارج بتمويل هذه الأماكن الاثرية بحجة تطويرها سياحيا الا انها ساهمت في ترسيخ السيطرة الإسرائيلية عليها، مثال على ذلك عائلة فاليك الاسرائيلية التي تقطن في ولاية فلوريدا في الولايات المتحدة الامريكية، وهم أصحاب السلسلة العالمية لمحلات السوق الحرة الأمريكية، حيث قدمت ما لا يقل عن 5.6 مليون دولار للمنظمات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية خلال العقد الماضي، بالاضافة الى تمويل المعابد والمدارس والخدمات الاجتماعية وكذلك المواقع الأثرية بما في ذلك موقع "تل شيلو" في المنطقة المصنفة "ب" في الضفة الغربية المحتلة (هآرتس، 2020). تجدر الإشارة الى انه في شهر اذار من العام 2020، وافقت اسرائيل على إيداع المخطط الاستيطاني رقم "٧١" / 15/205 (ما يسمى تل شيلو) والذي ينص على مصادرة ونقل 395 دونما من الأراضي الفلسطينية في قرية قريوت في محافظة نابلس لصالح موقع أثري الإسرائيلي.

وكانت صحيفة هارترس الإسرائيلية قد تطرقت لموضوع المناطق الاثرية في الضفة الغربية المحتلة وما تخلفه من دمار على الفلسطينيين، اذ انه في العام 2019، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي 118 أمر هدم واطارات بحق الفلسطينيين بذريعة "وقف تدمير المباني الأثرية" القائمة على "ما يسمى بالمواقع الأثرية الإسرائيلية" في الضفة الغربية المحتلة. ويمثل هذا الرقم ارتفاعاً بنسبة 162% في غضون عامين، حيث بلغ

عدد أوامر الهدم الصادرة في العام 2017 , 45 امرا عسكريا، وارتفع إلى 61 امرا في العام 2018 - (هآرتس

، 2020). الخارطة رقم 3



الخارطة رقم 3: المحميات الطبيعية والمواقع الاثرية الإسرائيلية بحسب التعريف الاسرائيلي

ملخص

ان الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات الفلسطينية تكشف نوايا إسرائيل الحقيقية اتجاه عملية السلام مع الفلسطينيين حيث لا تدخر إسرائيل فرصة واحدة إلا وتحاول فيها هدر جهود السلام وذلك من خلال الاستمرار بالإعلان والموافقة بلا هوادة على توسعات استيطانية في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في مدينة القدس المحتلة وهدم المنازل الفلسطينية واقتلاع الأشجار ومصادرة الاراضي. وتعتبر النشاطات الاستيطانية انتهاكا واضحا للقوانين والاعراف الدولية منها قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة و معاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الصادرة المؤرخة بتاريخ 12 آب من العام 1949 والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين. وفيما يلي بعض منها:

1) (قرار مجلس الامن رقم 242 لسنة 1967 :و الذي يدعو الى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي التي احتلتها في العام 1967 ,و يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من اجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بامان . كذلك قرار مجلس الامن رقم 446 لسنة 1979 الذي اكد على عدم شرعية سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس واعتبارها عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط . وايضا قرار مجلس الامن رقم 452 لسنة 1979 الذي يدعو فيه مجلس الأمن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967 بما فيها القدس. والقرار رقم 465 لسنة 1980: الذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان والامتناع عن بناءً مستوطنات جديدة وتقنيك تلك المقامة آنذاك، وطالب أيضا الدول الأعضاء بعدم مساعدة إسرائيل في بناء المستوطنات .كذلك نصت الفقرة 6 من المادة 49 من معاهدة

جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة بتاريخ 12 آب من العام 1949 على انه ' لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا كما تنتهك إسرائيل البنود الأخرى من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها'. المادة 53 التي تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات لمعاهدة جنيف الرابعة و خصوصا خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات هذا التدمير'. الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما.